

حرف
عبر
عيسى
والصفي

المشركين منهم في العاصفة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يفتي بالجمع
وفيه نظر لانه اى ابن عبد البر افضى اى صرح في خطبة كتابه بان اورد في اى الخطيبين
مع الصحابة ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول اى من اهل الاسلام سواء
فاروا منصرف الروية اى لا والصحيح انهم كلهم معدونون وكما اننا نعلم لان كل
من ثبت كونه منهم باستقراء ائمة الفتن فقد ثبت طول ملازمة الصحابة سواء عرف
وان الواحد منهم مثلكان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وآله كما جاشت شجرة النون
وتحقيق الجيم اولا يعنى ان تحقق هذه الجزئية وعدده سواء بالنسبة الى تحقق
الكلية السابقة وانما قلنا مثلاً لان تحقق اسلام اكثر من واحد منهم في زمن
صلى الله عليه وآله وانما في صحة الكلية المذكورة ذلك استدراك الكلية المتقدمة وانما
ان النبي صلى الله عليه وآله لم يلبس المسلم الا كسفن له عن جميع من في الارض فراه تفصيلاً
مبين في ان يعد من كان منهم مؤمناً به صلى الله عليه وآله في صحته وقوله اذ ذلك
ظرف لقوله مؤمناً اى وقت الاسلام وهذا التقيد لا يضر لان من ذكره بعد قوله في
حيوته لم يرد منه كان معنيين عنه قوله في حيوته لانه ان اردت زيادة الوضوح وان
لم يرد اى وان لم يرد ذلك اى الواحد النبي صلى الله عليه وآله والمراد ان الفهر للفتاوى
ايضا في الصحابة يتعاقب مقوله بعد حصول الروية من جانبته صلى الله عليه وآله يعنى ان
مقتضى التعريف المذكور كونهم من الصحابة لتحقق الروية من اعدائهم ولعل
المحدثين حصلوا من كلهم من الصحابة ولم يجرى اليه هذا التفصيل لان المالكين
المذكورين في ثبوته كلهم وبعد ثبوته لا يتعين ان كان باعياً للموصوف
صحة تكون ذواتها مشبهة لاحتكامه بصورها الثابتة علم انه قد يقال الفرق
بينه وانه كان باعياً لها وبين الملائمة المعتادة وان الثانية تفيد الفرق الصحية
دون الاول باللتفاف وتبين شهوده صلى الله عليه وآله العياض وبين كشف فافهما
في افاة العلم له صلى الله عليه وآله وان علمه سواء بل الاختلاف في حال الجاهلية الثاني في
ناشره بغيره فان اثاره صلى الله عليه وآله لم يزل بالمراتب في التعريف على هذا
الملائمة المعتادة التي لا يكون علمه بغير فرق العادة **القسم الاول** انما
حرفاً تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك انه لما ذكر الاسناد اقتصاراً ما

تدبر

ثلاثة ما يتصل الى النبي صلى الله عليه وآله ويكون المتن المذكور بعد من قوله او فعل وما
يتصل الى التابى ويكون المتن المذكور بعد من قوله او فعل فقد ذكر المتن ايضا لانه اقسام
قسم يتصل بما اسناده الى النبي صلى الله عليه وآله وقسم يتصل بما اسناده الى الصحابة وقسم
يتصل بما اسناده الى التابعين في قوله من الاقسام الثلاثة بيانها وهو ما
اى متن يتصل الى النبي صلى الله عليه وآله وقسم يتصل بما اسناده الى التابعين او الصحابة كما
تقدم والاسناد في قوله الاسناد عموماً عن الفاضل اليه اعني الذي ما ورد في نسخة الاربعة
الاسناد فالصحة الجهر بالمرجع اليه هو عائد الموصول الى اسناد المفضل الى ذلك المتن **القول**
سواء كان ذلك الانتهاء به اسناد متصل او لا والمراد بالمتصل هنا معنا فالغرض من ذلك الفصل
اصطلاحاً هو المتن الذي يتصل اسناده قال العلاء في وشرط الخطيب في الوضوح من الصحابة
ناريد خلف في الوضوح ما سئل انما يعنى وخوها وتعقبه التقاع بان ذكر الصحابة
في كل من الخطيب خرج الغالب **والثاني الوضوح** وهو ما اى متن يتصل الى
ينسب حكمة ومضى من الاصحاح في تعبيره هنا بخلاف التعديل لاول لغتين **والثالث**
المقطع وجهه مقاطع ومقاطع وهو ما يتصل الى التابعين من اى وحديث من
دونه الثاني من اتباع التابعين منه تقدم منه اى في التسمية **مثل** وقوله اسئل
ما يتصل الى التابعين في تسمية جميع ذلك مقطوعاً تغير لقوله غير مثله لانه لا يوضح
لانها فقط وعلم ان يكون قوله في المقطوع لانه بالعام والمعتاد حديث
من دون التابعين في شأن التسمية بحديث التابعين في ان كل منهما يسمى بالمقطوع وان شئت
قلت اى فيما انتهى الى التابعين ومن دونه موقوف على فادان واما الموقوف بالاطلاق
فهو الموقوف على الصحابة قال القرطبي وانه تقف بتابع قيد تابع بان يقال موقوف
على التابعين وموقوف على صحابة محصله التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع و
المقطع فالمقطع من حيث الاسناد كما تقدم قبل مقتضى ما تقدمه انه المقطوع هو المتن
الذي يكون المقطوع من اثناء اسناده فهو من حيث الاسناد ايضا والموقوف اى وان كان
وصفاً للمتن كذلك لانه بل الوضوح في اسناده والمقطع من حيث الاسناد كما ترى
وقد اطلق بعضهم وغير الامام الشافعي هذا الى المقطوع في موضع هذا المقطوع
واطلق البعض الاخر وهو لما اوبى البردعي بالعلم كقول اى محاور **القول**
الاصطلاح اما لعدم تفرقه كما هو بالنسبة الى النشأ مني او للمدون عنه بعد تفرقه

فصل المقطوع قول
انما يعنى كما ذكره في